

التداعيات الاقتصادية لكورونا واستجابة السياسات المحلية

آذار 2020



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM



منتدى الاستراتيجيات الأردني JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن

ت: +962 6 566 6476

ف: +962 6 566 6376



جدول المحتويات

4	مقدمة
5	التطورات والتداعيات العالمية
8	التوصيات

1. المقدمة:

يحدث أن تتعرض الدول لظروف طارئة وخارجة عن إرادتها مثل الحروب والكوارث الطبيعية وانتشار الأوبئة وغيرها من الأمور الناجمة عن شؤون خارجية لا علاقة لسياسة الدولة بها. إلا أن الدول والاقتصادات المختلفة بحاجة لأن تتحلى بالاستعدادية اللازمة للتعامل مع هذه الظروف من خلال امتلاك الأدوات الاقتصادية واللوجستية والإدارية. وعلى الدول كذلك تطوير سياساتها المحلية للتكيف مع المستجدات في مساعي لتخفيف التداعيات السلبية للظروف الطارئة.

مؤخراً ومع بداية العام 2020 أخذ فيروس كورونا – الذي انتشر في الصين بدايةً- بالانتشار عالمياً، وتجاوبت منظمة الصحة العالمية مع ذلك باعتبار هذا الفيروس وباءً عالمياً، خاصةً بعد أن ارتفع عدد الحالات المصابة خارج الصين إلى 13 ضعفاً خلال الأسبوعين الماضيين. وكون الأردن جزء من العالم ومن الممكن أن يشهد انتشاراً لهذا الوباء في أي وقت خلال الفترة القادمة، وهنا لا بد من التساؤل حول جاهزية الحكومة لإدارة مثل هذه الأزمة، وخصوصاً من الناحية الاقتصادية.

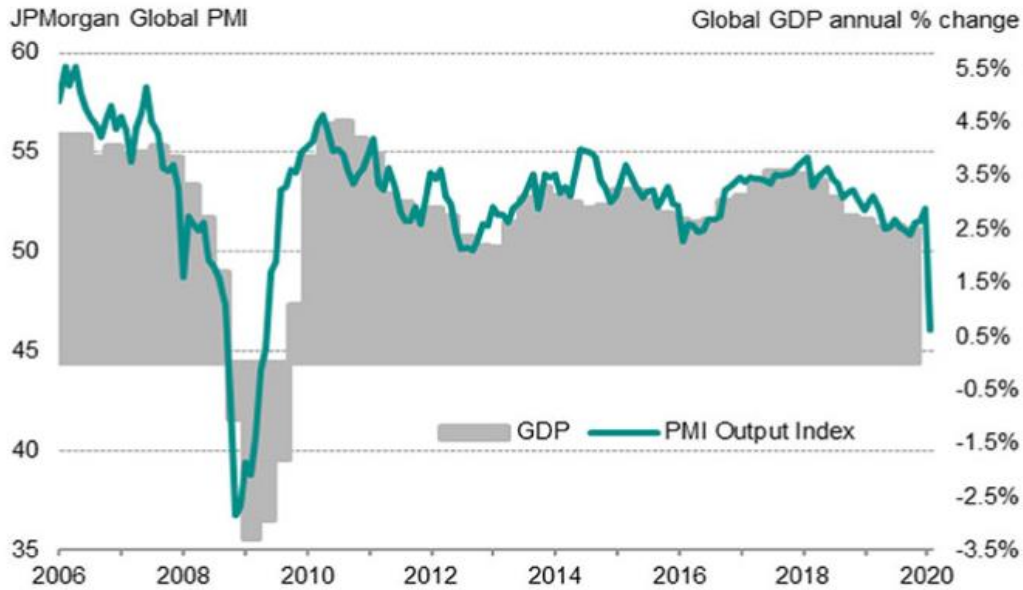
وقد يكون من الصعب التنبؤ بالآثار الاقتصادية الناجمة عن انتشار هذا الوباء بسبب تعقيد وتداخل العوامل المختلفة نتيجة حالة عدم التأكد التي سببها انتشار الوباء، إلا أنه من المتوقع أن تؤدي حالة عدم اليقين إلى التسبب باختلال في شبكات العلاقات الاقتصادية بشكل عام وفي حالة العرض والطلب في الأسواق، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي بأن يؤثر الفيروس على العلاقات بين العاملين ومؤسسات الأعمال، والمقرضين والمقترضين، والموردين والمستخدمين النهائيين. كما يتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن الصدمة التي سيتسبب بها كورونا ستؤدي إلى ركود في بعض الدول وستخفّض النمو الاقتصادي العالمي هذا العام إلى أقل من 2.5%.

2. التطورات والتداعيات العالمية:

1. تواصل البيانات المتعلقة بالإصابات الارتفاع بوتيرة مختلفة، ومن الواضح ان السيطرة على هذا الوباء ستحتاج الى فترة زمنية من الصعب التنبؤ بها ، حيث ان الكثير من الدول تعلن حالة الطوارئ وتسعى الى احتواء الانتشار.
2. في منطقة الشرق الأوسط، وصل عدد الحالات إلى 360 حالة في دولة قطر، 210 حالات في البحرين، و 100 حالة في دولة الكويت، وتلاها العراق ومصر ولبنان وفلسطين، وفي الأردن حالة واحدة فقط بحسب ما أعلنته الحكومة.
3. على الصعيد الإنتاجي والصناعي، مع نهاية شهر شباط من العام 2020، انخفض مؤشر الصناعة العالمي (Global Manufacturing PMI)، والذي يعبر عن حالة مستوى الطلب على البضائع في العالم إلى أدنى مستوى له منذ العام 2009. حيث انخفض المؤشر إلى 46.1 نقطة؛ وهذا يعني حدوث انكماش في الطلب العالمي. (أكثر من 50 نقطة = نمو، أقل من 50 = انكماش).

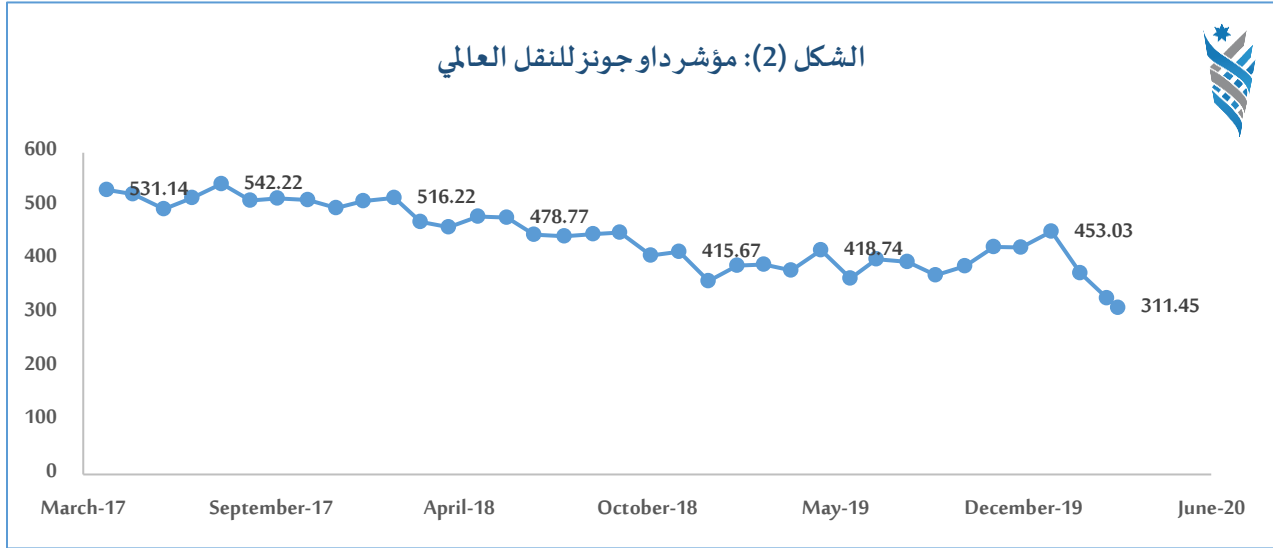
الشكل (1): مؤشر الصناعة العالمي - آذار ٢٠٢٠

Global PMI at 46.1 – lowest since 2009 – as coronavirus hits



Source: IHS Markit, JPMorgan.

4. انخفض مؤشر "داو جونز للنقل العالمي" (Dow Jones Global Shipping Index) والصادر عن مؤسسة ستاندرد آند بوورز العالمية لقياس أداء قطاع الشحن العالمي، ليصل إلى أدنى مستوى له خلال الثلاث سنوات الأخيرة كما يبين الشكل أدناه (311.45 نقطة في آذار 2020).



5. بحسب منظمة الصحة العالمية، هنالك حاجة لتوفير المزيد من المستلزمات الطبية لمواجهة الوباء، حيث هناك حاجة لنحو 89 مليون كمادة طبية، و76 مليون من القفازات الطبية، وهذا يعتبر تحد كبير للعديد من الدول لتوفير هذه المستلزمات. ويصبح الامر أكثر صعوبة اذا اخذ بعين الاعتبار ان المزود الرئيسي للسوق العالمي، وهي الصين، تعاني بذات الدرجة من تداعيات انتشار الفيروس، وهي الدولة التي كانت تهب في العادة لتعزيز المعروض العالمي من احتياجاته.

6. أعلنت العديد من الدول إجراءات عزل صحي واسعة النطاق مما سيؤثر على الطلب الكلي فيها وحركة التنقل وبالتالي العلاقات التجارية والحالة الاقتصادية، على سبيل المثال؛ فرضت إيطاليا إجراءات العزل الطبي في جميع المدن والأقاليم لاحتواء انتشار الوباء. كما قامت دولة قطر بتعطيل المدارس والجامعات الحكومية والخاصة، ودخلت الكويت في حالة من العزل الجوي والبحري. وتتوالى الإعلانات من الدول فيما يخص الإجراءات الاحترازية.

7. من المتوقع أن تتأثر الدول الصغيرة مثل الأردن بهذه الأزمة من النواحي الاقتصادية والصحية، حيث أنه ومع انتشار رقعة الوباء عالمياً، قد يتأثر الأردن من حيث التبادل التجاري مع الدول وصعوبة الحصول على بعض السلع ومدخلات الإنتاج. كذلك، من المتوقع أن يتراجع الطلب الكلي في السوق وبالتالي الإيرادات المحلية للحكومة. كما أن تفشي الوباء



عالمياً يؤثر على قطاع الخدمات السياحية مثل الفنادق والمطاعم والأدلاء السياحيين وشركات النقل السياحي وغيرها. ويؤثر التراجع في الطلب على كافة المؤسسات بغض النظر عن حجمها ، فالشركات الصغيرة والكبيرة تعاني من حالة عدم اليقين ، وبنات بحاجة لتخصيص موارد إضافية وتحمل نفقات إضافية في ظل انحسار الطلب ، مما يوجب النظر الى الازمة الحاصلة على اكثر من مستوى والعمل على تطوير سياسات بالتعاون ما بين القطاعين العام والخاص بحيث يتم تسهيل الظروف السائدة لضمان الاستمرار بالعمل ، من حيث اللجوء الى سياسات مرنة تأخذ بعين الاعتبار المستجدات غير المتوقعة والخارجة عن إرادة الشركات والمؤسسات التي لم تتوقع تراجع الطلب وحالة الهلع غير المسبوقة التي تسود العالم.

3. التوصيات:

مادة توضيحية

الاستجابات الاقتصادية عالمياً لمواجهة التداعيات الاقتصادية

لفيروس كورونا

1. الولايات المتحدة الأمريكية:
 - أطلق مجلس الاحتياطي الفدرالي موجة مشتريات لسندات الخزينة حجمها 37 مليار دولار في إطار إجراءات محسنة لضخ السيولة في السوق لمعالجة الأوضاع المتقلبة في سوق السندات الحكومية جراء تفشي فيروس كورونا.
 - أعلن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، أن احتياطات النفط الاستراتيجية للولايات المتحدة سترفع إلى الحد الأقصى في سياق إجراءات طارئة تهدف إلى تجنب أزمة اقتصادية بسبب انتشار الفيروس.
2. ألمانيا:
 - أعلنت ألمانيا الجمعة عن أكبر خطة مساعدة للشركات في تاريخها منذ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تشمل الخطة قروضاً وضمناً لقطاع الأعمال بقيمة 550 مليار يورو.
3. إيطاليا:
 - أعلنت الحكومة الإيطالية عن رصد مخصصات مالية تقدر بنحو 28 مليار يورو لتحفيز الاقتصاد جراء تداعيات انتشار الفيروس.
4. استراليا:
 - أعلنت الحكومة الفيدرالية الأسترالية عن حزمة تحفيز اقتصادي بقيمة 17.6 مليار دولار استرالي وستتضمن إعفاءات ضريبية للشركات الصغيرة ومدفوعات نقدية لمرة واحدة للمصابين بالفيروس والمتضررين منه.
5. كندا:
 - أعلن البنك المركزي الكندي عن تخفيض سعر الفائدة بنصف نقطة أساسية لتصل إلى 0.75%.

قام الأردن بإجراءات احترازية لمواجهة فيروس كورونا، حيث أعلنت الحكومة عن عدد من الإجراءات التي ستقوم بها في حال انتشار الوباء محلياً، قد تشمل العزل لبعض المناطق أو تعطيل المدارس والجامعات، وربما في حالات متقدمة تعطيل عمل مؤسسات القطاعين العام والخاص. وفي حال الوصول لهذه المرحلة، فهناك العديد من التداعيات الاقتصادية التي قد تنجم عن مثل هذه الإجراءات، مثل: تراجع مبيعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي زيادة فرصة تعثرها المالي، وهذا يعني فقدان القدرة على دفع رواتب الموظفين، وربما تسريحهم. بالإضافة لعدم القدرة على سداد المستحقات المالية للموردين والمؤسسات المصرفية.

وفي هذا السياق، فقد أكد صندوق النقد الدولي في ورقة صادرة عنه على ضرورة أن تسخر الحكومات مجموعة من الأدوات للتعامل مع هذه الحالات من خلال زيادة الانفاق لإدارة الأزمة الصحية والتركيز على توفير سيولة وتسهيلات مالية، كما أعلن الصندوق عن توفير تسهيلات مالية ميسرة للدول الأضعف والتي لا تمتلك القدرة المالية لذلك. ومن توصيات صندوق النقد الدولي ما يلي¹:

- 1- "تقديم دعم على الأجور للأفراد والشركات من أجل المساعدة على كبح العدوى من خلال اتباع سياسات مرنة في العمل والاجازات، فعلى سبيل المثال، تقدم كل من فرنسا واليابان وكوريا دعماً للمؤسسات والأفراد عن أيام الاجازات التي يمكنون خلالها في منازلهم لرعاية أبنائهم في فترات إغلاق

¹ <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/06/fiscal-policies-to-protect-people-during-the-coronavirus-outbreak>

- 1- المدارس. وتمنح فرنسا إجازة مرضية للمتأثرين بالفيروس مباشرة والذين يضعون أنفسهم في حجر صحي ذاتي.
- 2- "التوسع في التحويلات – النقدية والعينية -إطالة مدتها، ولا سيما للفئات المعرضة للخطر: ففي الصين، تعمل الحكومة على تعجيل صرف إعانات البطالة وتوسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي. وتعمل كوريا على زيادة الإعانات للشباب الباحثين عن عمل وتتوسع في تغطيتها للأسر منخفضة الدخل."
- 3- " ينبغي أن تظل البنوك المركزية مستعدة لتقديم سيولة وفيرة للبنوك والشركات المالية غير المصرفية، ولا سيما لتلك التي تقرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي ربما كانت أقل استعداداً لمواجهة اضطراب حاد. ويمكن أن تقدم الحكومات ضمانات ائتمانية مؤقتة وموجهة لتلبية احتياجات هذه الشركات إلى السيولة على المدى القصير."²
- 4- التشجيع على تمديد آجال استحقاق القروض مؤقتاً وعلى أساس إطار زمني محدد.

لا شك أن الأردن بكوادره الطبية، وإدارته لاحتواء أزمة فيروس كورونا أثبت فاعلية وكفاءة عالية حتى الآن، إلا أن ضرورة جاهزية الحكومة "اقتصادياً ومالياً" في حال تطور المرض لا يقل أهمية عن جاهزيتها طبياً، وبناءً على ذلك، يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بما يلي:

- 1- النظر في تأجيل الأقساط المستحقة للبنوك على الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة لشهر أو شهرين في حال انتشار الفيروس في الأردن.
- 2- زيادة مخصصات شبكات الأمان الاجتماعي وتوجيهها لدعم الفئات الاجتماعية الأضعف والأكثر تأثراً في حال انتشار الوباء.
- 3- النظر في إعفاء بعض السلع الأساسية من الضريبة لتسهيل حصول المواطنين عليها.
- 4- اجراء دراسة من خلال وزارة الصناعة والتجارة والجهات المعنية لتحديد السلع التي قد تنفذ من السوق أو مدخلات الإنتاج التي قد يصعب توفيرها للمصانع الأردنية، والعمل على إيجاد بدائل لها في السوق العالمية.
- 5- دراسة آثار انخفاض حركة السياحة الناجمة عن تفشي الوباء عالمياً على قطاع السياحة بما فيه الفنادق والمطاعم والأماكن السياحية وتوجيه دعم للمؤسسات المتضررة لضمان قدرتها على الاستمرار وتوفير الوظائف.
- 6- تخصيص مبالغ للإنفاق الصحي الطارئ في حال انتشار الوباء.

² <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies>



وبالنظر إلى العجز المستمر الذي تعانيه المالية العامة للحكومة الأردنية، وصعوبة توفير موارد مالية في مثل هذه الحالات نظراً لاستنزاف بعض المصاريف مثل الرواتب والأجور ومصاريف خدمة الدين للموارد المالية الحكومية في الأردن، فإنه من الضروري أن تعمل الحكومة على توفير صندوق أزمات للتعامل مع الحالات الطارئة مثل انتشار الأوبئة والكوارث الطبيعية مستقبلاً. وبناءً على ذلك، يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني باتباع ما يلي على المدى الطويل:

- 1- العمل على توفير مخصصات مالية للتعامل مع الظروف الطارئة من خلال ما يمكن تسميته صندوق إدارة الأزمات.
- 2- العمل على معالجة الاختلالات الهيكلية في عمليات التحصيل الضريبي والجمركي لزيادة الإيرادات الحكومية التي يجب توظيف للتعامل مع الأزمات، وتحفيز الاقتصاد في حالات الركود الناجمة عن الظروف الخارجية.
- 3- العمل على تعزيز الصناعات الوطنية وتنوع محفظة الاستيراد كي لا تسبب الظروف في الدول المصدرة في أزمات داخلية في الأردن.
- 4- العمل على رفع كفاءة الانفاق في القطاع الصحي العام لزيادة جاهزية القطاع وكفاءته في إدارة الأزمات الصحية والأوبئة.
- 5- أخذ التهديدات الخارجية والتطورات العالمية في عين الاعتبار عند رسم السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في الأردن.

بالإضافة إلى ما سبق فإن هنالك دور هام ورئيسي للقطاع الخاص في التعامل مع حالات انتشار الأوبئة، حيث أنه من المهم اتباع العديد من الممارسات الفضلى في من حيث العمل على احتواء انتشار الوباء وإدارة سير الأعمال بطرق مختلفة لضمان ديمومة سير الأعمال. وبناءً على ذلك يشير منتدى الاستراتيجيات الأردني إلى مجموعة من الممارسات الفضلى التي يمكن للقطاع الخاص الأردني اتباعها في حالة انتشار الوباء:

أولاً، العمل عن بعد:

- إيجاد آليات مرنة والتأكد من توفر البنية التحتية اللازمة لتمكين الموظفين من العمل عن بعد حيث أمكن.
- التأكد من امتلاك الموظفين للأدوات اللازمة للعمل من المنزل (الاتصال بشبكة الانترنت، شاشات، أجهزة كمبيوتر، جاهزية عمل الاجتماعات عبر الانترنت).

ثانياً، المباشرة بين الموظفين في مكان العمل:

- المباشرة بين أماكن تواجد الموظفين في مكان العمل قدر الإمكان للتقليل من احتمالية نقل العدوى.



- العمل على تقليل التواصل المباشر بين الموظفين إلى الحد الأدنى والتقليل من تنقلهم داخل مكان العمل.
- في حال وجود أكثر من مكان للعمل؛ يمكن العمل على توزيع الموظفين على مواقع العمل المختلفة أو السماح لبعضهم من العمل من المنزل وتبديل الأدوار كل فترة.

ثالثاً، الإجراءات الوقائية خلال تنفيذ الأعمال:

- السماح للموظفين بالقيام بالحجر الذاتي في حال الاشتباه بالإصابة بالعدوى، أو إصابة أحد أفراد عائلتهم بالعدوى.
- إلزام الموظفين بالحجر الذاتي في حال قيامهم بزيارة مكان ذو مخاطر عالية بوجود الفيروس.
- الحد من السفر وحضور الفعاليات الكبرى بأقصى قدر ممكن إلا للمعاملات الهامة ويجب أن يتطلب ذلك موافقة من الإدارة العليا في مؤسسات الأعمال.
- الحد من الزيارات والاجتماعات في مكان العمل بأقصى قدر ممكن.
- ضمان تعقيم مكان العمل باستمرار، خصوصاً في الأماكن كثيرة الاستعمال مثل المصاعد والأدراج والمداخل وغيرها.

رابعاً، إدارة سلسلة التوريد (Supply chain):

- التأكد من طلب كميات كافية من البضائع ومدخلات الإنتاج مسبقاً لضمان عدم نفاذ المخزون.
- التأكد من الإجراءات الجديدة للموردين بالنسبة لآليات الدفع نظراً لاحتمالية نشوء مشاكل سيولة بسبب انتشار الوباء.
- التأكد من نظافة وتعقيم إجراءات نقل وتسليم البضائع.



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

فاكس: +٩١٢ ٦٥١١ ٦٣٧٦

هاتف: +٩١٢ ٦٥١١ ٦٤٧٦

info@jsf.org

www.jsf.org

 /JordanStrategyForumJSF  @JSFJordan